



الشيخ احمد بن عبد آل ثاني مخاطباً للزائر



الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني

**هاهوبكي**

اختارت دول آسيا في مجموعة الإجموت في اجتماعها مؤخرا في سانت بطرسبرغ بروسيا بالإجماع قطر لتولي رئاسة منطقة آسيا للمرة الثانية على التوالي اعترافا من المجموعة بالدور الكبير الذي تضطلع به دولة قطر في تعزيز جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب محليا وإقليميا وعالميا، هذا بالإضافة إلى دعمها المستمر للجهود الدولية في هذا المجال. وقد أجمع المشاركون في الاجتماع على اختيار قطر لمواصلة رئاسة المجموعة حيث تم تجديد ترشيح كل من سعادة الشيخ أحمد بن عبد آل ثاني رئيس وحدة المعلومات المالية ورئيس الوحدة الهنديّة للرئاسة المشتركة للمجموعة الإقليمية الآسيوية ولتستمرّ تمثيلها في لجنة الإجموت لمدة عام آخر. وقد شارك في الاجتماع العام العشرين لمجموعة الإجموت في روسيا عدد من ممثلي وحدات الاستخبارات المالية والمنظمات الإقليمية والدولية التي تعمل على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والرقابيين بالمجموعة ومن ضمنهم ممثل الاموال العامة لدول مجلس التعاون الخليجي .

### في التقرير السنوي لوحدة المعلومات المالية 2011

# فهد بن فيصل: قطر أرست أنظمة رقابية فاعلة لمكافحة غسل الأموال وفقاً للمعايير الدولية

## أحمد بن عيد : إنشاء دائرة واسعة من العلاقات المتميزة مع مسؤولي المتابعة لدى المؤسسات المالية

### اختيار قطر رئيساً للمجموعة الإقليمية الآسيوية في مجموعة إجموت للمرة الثانية على التوالي

**البيانات**

- مراجعة وتحديث السجلات المدرجة بالقاعدة.
- إعداد دراسات بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:
- الدراسات الاستطلاعية لآراء موظفي وحدة المعلومات المالية بشأن الدراسات والبحوث
- دراسة آلية العمل الداخلية لوحدة المعلومات المالية ومقترح حول آلية التنسيق مع جهات إنفاذ القانون.
- دراسة مخاطر تعديل الإرشادات وأسعاره
- دراسة عمليات المشورة
- دراسة تخصصات إعداد وإنتاج القنون
- دراسة تحليل الاستبيان المصنف بشأن قياس معوقات تطبيق الدليل الإرشادي ونموذج الإرسال عن المعلومات المالية
- دراسة وضع وتحسين المعوقات التي تواجهها شعبة التحليل المالي من قبل البنوك
- دراسة استطلاع لآراء القطاع الدولي في القانون رقم 4 لسنة 2011 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- دراسة دليل الإرشادي بشأن الإبلاغ عن المعاملات التي يشهدها بارتباطها بأنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- إخطارات وعمليات المشورة
- إخطارات النموذج الإحصائي إخطارات العمليات المشورة ومؤشراتها، حيث تم إعداد دراسة مقارنة بين عام 2009م (74) الإبراهيمية الإبراهيمية
- إخطارات في عام 2007م
- وقد بلغ متوسط عدد إخطارات العمليات المشورة خلال الأعوام من 2007-2010م (136) إخطارات
- وترفع عدد الإخطارات في عام 2011م بنسبة 54.4% مقارنة مع العام المسبق أعلاه ويرجع ذلك إلى زيادة عدد الإخطارات الواردة من المؤسسات المالية وبعض الجهات الداخلية
- وتتوسع نطاق الجهات التي تقوم بإرسال إخطارات في مجال الأعمال المشورة تشمل وشركات التأمين
- وتنامي الوعي لدى مسؤولي الالتزام المختصين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الجهات المختلفة
- والانتقال الإيجابية للاجتماعات التنسيقية التي تنفذها وحدة المعلومات المالية مع مختلف الجهات
- وتتم حجم المعاملات المالية لدى المؤسسات المالية
- ولتطلاع على التقرير وغيره من المعلومات المتعلقة بالوحدة يمكن زيارة العنوان الإلكتروني <http://www.qibag.gov.qa>
- كالم صورة
- الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني
- الشيخ احمد بن عبد مخاطباً للزائر
- رئيس وحدة المعلومات المالية يقدم هدية للسكرتير التنفيذي الجديد باسم مجموعة اجموت
- جانب من اجتمعات
- التقرير السنوي لوحدة المعلومات المالية

**وشركات الصرافة**

← موقع الوحدة الإلكتروني

وبخصوص موقع وحدة المعلومات المالية أوضح التقرير أنه بعد مرور عامين على تدشين موقع وحدة المعلومات المالية في مطلع عام 2009م زاد نشاطه وفعاليته الموقع حيث تم إضافة عدد من الأخبار باللغتين العربية والإنجليزية لأنشطة وحدة المعلومات المالية من تقارير وأبحاث ودراسات بالإضافة إلى التصريحات الصحفية الصادرة عن رئيس الوحدة.

كما تم إدراج أقسام جديدة في الموقع حيث تم إضافة صفحة خاصة باسم ضوابط الجهات الرقابية المختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في موقع الوحدة ليتمتع كل مستخدم بخدمات جميع الضوابط للاستفادة.

وإضافة الدراسات التي تنسبها لوحدة المعلومات المالية بشأن الإبلاغ عن المعاملات التي يشهدها علاقتها بأنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك كمرجع للمتلقيين

بالإضافة دورها في التعاون مع الجهات المختصة من أجل تطوير أنظمة وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فقد أسهمت الوحدة في عدد من المراجعات والدراسات التدرجية التي تنفذها بعض الجهات الرقابية والجهات المتخصصة التي كان الهدف منها بناء وتطوير النمذجة التحليلية والإحصائية التي اتخذت بشأنها وتقدم الإحصائية ربع السنوية للجهات المعنية بالمشورة STR، والأشخاص والكيانات المرتبطة بالمشورة

كما تم تحديث النسخة المستخدمة في إرسال إخطارات العمليات المشورة STR من البنوك إلى الوحدة

إدخال بعض المزايا في استخدام قاعدة



رئيس وحدة المعلومات المالية يقدم هدية للسكرتير التنفيذي الجديد باسم مجموعة اجموت

مكافحة الجرائم الاقتصادية ووزارة العدل والإدارة العامة للمصارف والمؤسسات المالية والتجارة ووزارة الشؤون الإجتماعية والتنمية العامة

والتعاون مع الوحدات الخارجية المنفردة، مشيراً إلى أن الوحدة استطاعت بما تمكّنه من أدوات التحليل المالي والعلاقات التنشيطية في مختلف المؤسسات الرقابية و جهات إنفاذ القانون أن تخلق إيجاباً ذاتياً من المعاملات المالية الخاضعة لمخاطر الجريمة الاقتصادية وأن تحقق نتائج إيجابية في هذا المجال.

وإضافة سعيه من أجل إنشاء دائرة واسعة من العلاقات المتميزة مع مسؤولي المتابعة لدى المؤسسات المالية، وغير الجهات والسلطات الرقابية وغيرها من الجهات المعنية بالدولة والتي يعمل عندهم نحو 700 مسؤول متخصص كما بذلت جهوداً مكثفة بالتعاون مع السلطات الرقابية وغيرها من الجهات من أجل تنمية الوعي بالترجمات التي تفرزها القوانين والضوابط الرقابية السارية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتشدد سعائته على أن الوحدة حرصت على توسيع نطاق علاقتها مع وحدات الاستخبارات المالية الدولية وذلك بما تنسب من تعاون إيجابي في مجال تبادل المعلومات مع هذه الوحدات.

كما أولت الجهود اهتماماً كبيراً بتوثيق علاقتها الخارجية مع المؤسسات ومصيحات العمل الإقليمية والدولية المختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتدويرات تدريجية

وتنوعت الجهود الوجودة فقد تم اختبارها لتقني رئيسة خاصة في مجال الإحصائية الآسيوية إلى جانب اهتمامها إلى لجنة مجموعة الإجموت - والتي تضم رؤساء المجموعات الإقليمية المختلفة



### أخطار العمليات المشورة

وقد تناول التقرير مختلف أنشطة الوحدة فيما يخص تعزيز التعاون الوطني حيث عقدت مع وحدات المعلومات المالية العديد من الاجتماعات التنسيقية مع الجهات الرقابية المعنية والمؤسسات التي تشرف عليها والتي تضم مصرف قطر المركزي ومركز قطر للاموال و جهاز أمن الدولة ووزارة الداخلية / إدارة البحث الجنائي / قسم

وقد ناقش الاجتماع عددا من الموضوعات ذات أهمية في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما تم خلاله قبول عضوية كل من الوندتين التونسية والبرازيلية والتي استعملت هذه الإجراءات في ظل الرئاسة المشتركة لوحدة القطرية لمجموعة آسيا الإقليمية

المالية لتقوم بتعزيز الشكر وهدية باسم مجموعة الإجموت بدور الوحدة القطرية في دعم واستضافة العديد من فعاليات المجموعة في دولة قطر، وكذلك دعم دولة قطر للجهود الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كما تم خلال الاجتماع اختيار رئيس وحدة المعلومات المالية القطرية من بين 131 وحدة مشاركة في المجموعة لتقوم بالشكر وهدية باسم مجموعة الإجموت للسكرتير التنفيذي الجديد بالاشتراك مع الرئيسة الآسيوية للمجموعة آسيا والمحيط الهادئ إلى الفرعيتين بالسكرتير التنفيذي الجديد لمجموعة الإجموت السيد كين ستيفنسون

وأيضاً تم اختيار السيد كين ستيفنسون كأحد من قبله لثاني رئيس وحدة المعلومات المالية من إسماء المرشحين لرئاسة المجموعة الآسيوية في مجموعة الإجموت بالإضافة إلى إضمار دول هذه المجموعة على مواصلة ترأسها للمرة الثانية على التوالي و قد سندن بعض الثقة لتجربة التي تخضع لها قطر على المجتمع الدولي، والدور المهم الذي تضطلع به في مختلف الأصعدة بما فيها مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

مشيراً إلى أن هذه الجهود لخدمة منظمة آسيا بمجموعة الإجموت، هذا بالإضافة إلى مختلف دول المجموعة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والعمل من أجل إنشاء جهود هذه الدول في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأشار رئيس وحدة المعلومات المالية بدعم سعادة الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني نائب المحافظ ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الجمهورية، مشيراً إلى أن هذا الدعم والثناء والتوجيه أسهم في تحقيق المزيد من الإيجابيات

هذا وقد تم على هامش هذا الاجتماع توقيع عدد من مذكرات التفاهم التلقائية بين الوحدات الأعضاء في مجموعة الإجموت، وهذا خير دليل على تزايد الإرادة الدولية لأجل التعاون والتخفيف لتبادل المعلومات الأمر الذي سيجري في نهاية المطاف إلى تحقيق نتائج عملية إيجابية من حيث توسيع نطاق المعلومات وتنظيم تدفقاتها وتحسين وسائل الاتصال بين وحدات الإجموت من ناحية

على الصعيد آخر أصدرت وحدة المعلومات المالية تقريرها السنوي لعام 2011، حيث أكد في بدايته سعادة الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني نائب المحافظ رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أن اللجنة الوطنية حرصت على قيام كافة الجهات المعنية في الدولة بإنشاء أنظمة رقابية فاعلة وفقاً للمعايير الدولية، وأن يتبنى الجميع بالمخططات والدراسات التي تفرزها القوانين والضوابط الرقابية الصادرة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفي إطار دورها في رسم السياسات والنظم المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة قطر ومناخه تنفذهما

وإضافة سعائته من اللجنة عملت على خلق برنامج وطني يهتم حول التحليل والتحقق